وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department
وزارة العدل
نشرة الصحافة اليومية
اليوم: الاحد
التاريخ: ٩-٨-٢٠٢٠

القبس

محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

انتفاضة لحسم ملفات «غسل الأموال».. بدأت بالرؤوس الكبيرة من مسؤولين ومشاهير

الخالد يواجه الفساد بشجاعة غير مسبوقة.. لأجل صورة الكويت

■ النأي بالبلاد عن فساد الأشخاص.. هدف رئيس الوزراء

رسمت كلمات سمو رئيس الوزراء الشيخ صباح الخالد، خلال مناقشته قضية الصندوق الماليزي في مجلس الأمة، أول من أمس، خريطة طريق واضحة في التعامل مع قضايا الفساد؛ باعتبارها جرائم تخص أشخاصاً متهمين فيها، ولا يجب ربطها أو إلصاقها بالكويت كدولة تتمتع بسمعة دولية حسنة في إعلاء راية القانون والانتصار لقيم الحق والعدل.

■ الفاسدون أشخاص.. وغير مقبول ربط الكويت بجرائمهم

■ تجنيب الدولة أي تداعيات دولية لجرائم وممارسات شخصية

■ نهج الخالد يأتي متسقاً مع توجيهات الأمير ومصداقاً لها

■ يجب أن نبرئ بلدنا ونعزه ونكرمه.. فهو أكبر من أن نلصق به تهماً قام بها أفراد

■ العجمي: لا يمكن لفساد شخص أو اثنين أو حتى مؤسسة الإساءة إلى دولة كاملة

■ المطيري: الحزم في تطبيق القوانين يحول دون اختراق الفاسدين أجهزة الدولة

خالد الحطاب

شكلت كلمات رئيس الوزراء سمو الشيخ صباح الخالد في جلسة مجلس الأمة أول من أمس، علامات دالة في طريق مكافحة الفساد وحماية المال العام، وتتسق تماماً مع العهد الجديد الذي بدأته حكومته في الحرب على الفساد من خلال الحسم غير المسبوق لملفات الفساد التي انفتحت على مصراعيها، وملاحقة الضالعين فيها من مسؤولي الدولة ومشاهير السوشيال ميديا.

إساءة بالغة

يسعى الخالد إلى وضع الأمور في سياقها الصحيح، فالمتهمون أشخاص أو مؤسسات، وبالتالي لا يمثلون إلا أنفسهم، ومن غير المقبول أن يتم ربط الكويت بقضايا الفساد وغسل الأموال، فمن قام بذلك أشخاص وليس الدولة.

نهج الخالد يأتي متسقاً مع كلمات سمو أمير البلاد، ومصداقاً لها، حين أكد صاحب السمو مطلع الشهر الماضي، أمام رئيس واعضاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) أن «الاتهامات الموجهة إلى الكويت بلا دليل، وفيها إساءة بالغة، وتظهرها كأنها مرتع للفساد وملاذ له».

على أن هذا النهج، الذي أوجع فساد الأسرة، هدفه أن تظل صورة الكويت نقية ورايتها بيضاء يفخر بها الصغير قبل الكبير، وبات عهداً جديداً، ملامحه واضحة ومرسومة، وقد جسدتها تصريحات الخالد في أكثر من مناسبة أنه «لن يفلت من العقاب فاسد مهما كان منصبه»، كما شدد على أنه «لن ينفع أحداً منصبه أو اسمه أو مكانته إذا ارتكب جريمة تعد على المال العام».

فلسفة خاصة

جدية الخالد تنطلق من فلسفته الخاصة بالنأي بالكويت عن فساد الأشخاص، وأن لا علاقة للدولة بفسادهم وجرائمهم، لتجنيب البلاد أي تداعيات دولية مستقبلية في ما يتعلق بمثل هذه القضايا. وفي هذا برز كلام الخالد في المجلس حين قال: «يجب أن نبرئ الكويت ونعزها ونكرمها فهي أكبر من أن نلصق بها تهماً قام بها أفراد ومؤسسات».

وينظر مراقبون إلى نهج الخالد باعتباره متسقاً مع الغايات التي يسعى إليها. ويقول رئيس الجمعية الكويتية للدفاع عن المال العام صالح العجمي، إنه لا يمكن لفساد شخص او اثنين او حتى مؤسسة الإساءة إلى دولة كاملة، ونعلم ان من يقوم بالفساد أشخاص، لكن تراخي الأجهزة الرقابية الفترة الماضية هو ما أثر في سمعة البلاد.

ويضيف العجمي: الآن نجب متابعة المتهمين والمقصرين، والعمل على محاكمتهم محاكمة عادلة وليست بشكل صوري، والعمل على حل الفجوة الموجودة.

تدويل الفساد

أما رئيس جمعية الشفافية الكويتية ماجد المطيري، فيرى أن تدويل قضايا الفساد الموجودة في الكويت راجع لأن هناك اتفاقيات تمت المصادقة عليها في عام 2006، في شأن مكافحة الفساد والجريمة المنظمة، وشملت بنوداً عدة، منها قضايا الإتجار بالبشر وغسل الأموال.

وذكر المطيري أنه عندما يتم تصنيف الكويت يتم النظر إلى التعامل مع القضايا سواء التحسن في التعامل مع البشر وقياس جرائم الاتجار بالبشر من خلال المصدات والفعالية المستخدمة واحترام القانون داخل البلاد.

وأشار إلى أن ما ذكره سمو الشيخ صباح الخالد خلال اجتماعه الأخير مع 12 جهة رقابية حول قدرة الفاسدين على اختراق الأجهزة الرقابية وممارسة فسادهم مما يدعو إلى مزيد من الحزم في تطبيق القوانين داخل البلاد.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	٧-٨-٢٠٢٠	٣	١٦٨٦٠

الراي

محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

«نزاهة»: «الاطلاع على المعلومات» لبنة جديدة للوقاية من الفساد

| كتب أحمد عبدالله |

أعربت الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» عن ارتياحها الكامل لإقرار مجلس الأمة مشروع قانون تنظيم حق الاطلاع على المعلومات، وإرساله للحكومة بما ينبئ عن قرب دخول هذا القانون حيز النفاذ فور اكتمال الإجراءات الدستورية اللازمة لإصدار القوانين.

وأشارت الهيئة، في بيان، إلى أن قانون تنظيم حق الاطلاع على المعلومات يمثل لبنة جديدة في بناء الوقاية من الفساد وتعزيز منظومة الشفافية والنزاهة في العمل العام من خلال الاعتراف بحق نشر تداول المعلومات ودعم روح الشفافية والنزاهة، وتأكيد حق الشخص في الاطلاع عليها، متى كانت في حوزة الجهة أو تحت إدارتها.

وأعربت عن تطلعها للإسراع في اقرار جميع القوانين والنظم ذات الصلة، بهدف اكتمال المنظومة التشريعية الواردة ضمن الاستراتيجية الوطنية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	٧-٨-٢٠٢٠	٣	١٤٩٢٧

الراي
محليات
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

المطيري: بانتظار «هيئة الانتخابات» و«تعيين القياديين»

«الشفافية»: إقرار «حق الاطلاع» علامة فارقة في مكافحة الفساد

| كتب أحمد عبدالله |

اعتبرت جمعية الشفافية الكويتية أن إقرار مجلس الأمة قانون حق الاطلاع يُعد علامة فارقة في جهود مكافحة الفساد.

وأكد رئيس مجلس إدارة الجمعية ماجد المطيري، أن هذا القانون تعزيز لحرية الوصول إلى المعلومات، حيث طالبت الجمعية بضرورة إقراره كاستحقاق وطني منذ العام 2008، موضحاً أنه من المتطلبات الدولية التي نصت عليها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC)، والتي من شأنها أن تساهم في تحسين ترتيب دولة الكويت على المؤشرات الدولية لمكافحة الفساد، وفق معايير الشفافية والنزاهة واحترام القانون والحريات، والارتقاء بها إلى المكانة المستحقة.

وأضاف المطيري «القانون جاء متوافقاً بشكل كبير مع مقترح جمعية الشفافية الكويتية حيث قامت الجمعية بتقديم مقترح القانون إلى العديد من المجالس النيابية، كما شاركت في مناقشته في اللجنة التشريعية وإعطاء ملاحظاتها منذ مجلس 2009، وكذلك جاء القانون متوافقاً مع ما دعت الجمعية إليه، خلال لقائها الأخير مع وزير العدل في يونيو الماضي إلى ضرورة الاستعجال في إقرار هذا القانون».

ودعا كل الجهات المنوط بها تنفيذ هذا القانون إلى سرعة تجهيز الكادر الفني المسؤول عن تلقي طلبات الحصول على المعلومات وإعداها وتصنيفها بالشكل الذي يحقق مستوى عالياً من الشفافية، وفقاً لرغبة المشرع الكويتي،

واختتم بالقول «هناك استحقاقات أخرى لإكمال منظومة القوانين الداعية لتعزيز مناخ النزاهة الوطنية وعلى رأسها القوانين الخاصة بالهيئة المستقلة للانتخابات وما يشملها من إلحاق السجل الانتخابي بالهيئة العامة للمعلومات المدنية، وكذلك قانون ضوابط التعيين في الوظائف القيادية، والتي تقدمت الجمعية بجميع المقترحات حول هذه القوانين للسلطتين التشريعية والتنفيذية، ونحن بانتظار أن ترى النور في القريب العاجل».

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	٧-٨-٢٠٢٠	٣	١٤٩٢٧

القبس

محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

التعديلات قد تؤدي إلى إفلاس مشاريع وزيادة قضايا المحاكم

«قانون الإيجارات».. أضراره أكبر من منافعه!

أصحاب مشاريع صغيرة:

- **كيف نطالب بتسديد إيجارات عن فترة لم ننتفع فيها من العقار؟**
- **البقاء عليه عودة للوراء في عملية إنقاذ أعمالنا من شبح الإفلاس**
- **لا يراعي ظروف من تراكمت عليهم الديون نتيجة إغلاق الدولة أعمالهم**
- **هل تريد الدولة أن نعلن إفلاسنا.. ونلجأ إلى الاقتراض لسداد إيجارات ليس لنا ذنب في تراكمها؟!**

أعربت مجموعة من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة عن رفضهم التعديلات الجديدة التي أدخلت على قانون الإيجارات وخيبة أملهم الكبيرة إزاء هذا القانون، الذي وصفوه بالأعرج والمعيب، لكونه سيتسبب في إفلاس العديد من المشاريع.

وقالوا في حديثهم لـ **القبس**: «كيف لنا أن نطالب بسداد إيجارات متراكمة بغض النظر عن نسبة الخصم عن فترة لم ننتفع فيها أصلاً من العقار؟ خصوصاً أن الإغلاق كان نتيجة لقرارات الدولة».

هبة حماد

بين أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة أن مبالغ الإيجارات المتراكمة على بعض المشاريع خصوصاً الصغيرة قد تشكل أكثر من رأسمالها، ما يعني استحالة سدادها، خصوصاً ان انشطتها توقفت تماماً. متسائلين في الوقت نفسه، هل الدولة تريدنا أن نعلن إفلاسنا أو نلجأ للاقتراض لسداد إيجارات ليس لنا أي ذنب في تراكمها والدخول في دوامات نحن في غنى عنها؟

وأضافوا: بالوقت الذي كنا ننتظر فيه المساندة ومد يد العون لإنقاذ أعمالنا من الإفلاس، جاءنا مع الأسف هذا القانون الأعرج والمعيب ليزيد همنا هما، ويجعل مستقبلنا قاتما. وان البقاء عليه هو تراجع وعودة للوراء في عملية إنقاذ وحماية المشاريع الصغيرة والمتوسطة من الإفلاس.

وقال مراقبون إن هذا القانون لم يراع ظروف أصحاب المشاريع الذين تراكمت عليهم الإيجارات ولم يعطوا حقوق سوى تقسيط الإيجارات المتراكمة وضمان عدم الإخلاء لتزيد بذلك التزاماتنا الشهرية التي يصعب علينا سدادها، خصوصاً أن هناك مطالبات أخرى تنتظرهم من رواتب موظفين ودفعات مستحقة لموردين إضافة إلى سداد الأقساط الشهرية.

وزادوا: «هذا التعديل فيه قصر نظر وعدم إدراك لواقع الأعمال، والضرر منه سيكون أكثر من المنافع، لأنه سيعرّض كثيراً من الشركات للإفلاس وسيزيد من القضايا المنظورة في المحاكم».

العدالة للطرفين

أكد أمين سر اتحاد العقاريين قيس الغانم أن التعديلات الجديدة التي تخص قانون الإيجارات جيدة وانعكاساتها ستكون إيجابية على الملاك والمستأجرين وتضمن العدالة للطرفين. مبيناً انه تمت إضافة مادتين على قانون الإيجارات الجديد، لتفعيله بطريقة تتماشى مع الأحداث الراهنة، ليكون بذلك فعالاً في أوقات الطوارئ فقط حيث سيعمل على تغطية فترة الجائحة ابتداء من شهر مارس ولمدة أربعة أشهر.

وقال الغانم إن الاتحاد لعب دورا كبيرا من خلال اشتراكه في وضع التعديلات الجديدة على القانون خصوصاً في ظل مقترحات نيابية لم تكن مناسبة أو غير دستورية مما تطلب تدخل الاتحاد حرصاً منه على تعديل المواد لتفادي التعدي على البعض وللحفاظ على حقوق الملاك والمستأجرين.

وأشار إلى أن القاضي سيكون الحكم الأخير للبت في قضايا الإيجارات المقدمة في المحاكم، وله سلطة تقدير حجم الأضرار، لافتاً إلى نظرة متوافقة ومشتركة من قبل الاتحاد واهل الاختصاص بخصوص قيمة الخصم، حيث من الإنصاف الا يتم خصم الإيجارات بنسبة تتجاوز الـ50٪ كحد أقصى، مع الأخذ بعين الاعتبار طريقة السداد الميسر.

ولفت إلى العديد من ملاك العقار الذين لم يترددوا بتقديم الإعفاءات والخصومات لمستأجريهم أثناء الجائحة، ما يعكس روح التعاون والإخاء، وهي ليست بالغريبة على المواطن الكويتي حيث ستعمل هذه المبادرات على تخفيف حجم القضايا في المحاكم.

قانون معيب

بالمقابل، قال المدير العام لشركة المؤشر للاستشارات الاقتصادية حامد السهيل ان تعديل قانون الإيجارات لم يأت بجديد للأسف، ويمثل خيبة أمل حقيقية لأصحاب المشاريع الصغيرة ومستثمري قطاعات التجزئة وقطاعات أخرى كثيرة.

وأشار السهيل إلى أن مسألة عدم إمكان إخلاء المستأجر في فترات القوة القاهرة والظروف الطارئة أمر مطبق منذ زمن في جميع قوانين الإيجارات في الدول الأخرى، لكن واضح أنه كانت هناك ضغوط كبيرة تمارس لعدم تعديل قانون الإيجارات، بما يتناسب مع تغير الظروف والاستماع والاهتمام فقط بمصلحة ملاك العقار حتى خرج هذا التعديل بهذا الشكل المعيب والناقص وغير العادل الذي سيولد فوضى كبيرة ستربك المحاكم.

وأوضح أن كثرة دعاوى الإيجارات المبالغ فيها في الكويت دليل قاطع على مشاكل عدة في قانون الإيجارات، الذي غلّب مصلحة ملاك العقار على مصلحة المستأجرين، وكأنه كفل حماية حقوق فئة على حساب أخرى، وأتى هذا التعديل المعيب ليزيد من كثرة الدعاوى قريباً.

وتساءل لماذا لم يتم حسم موضوع الإيجارات بشأن من لم ينتفع من العين المؤجرة؟ نتيجة قرارات الدولة والإغلاق الكلي في ما يخص المحال والمجمعات التجارية. وهذا ما كان ينتظره بفارغ الصبر الكثيرون من رواد الأعمال وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة خاصة.

وزاد: لماذا لم يتم الاستناد إلى تطبيق المادة 215 من القانون المدني التي أجازت وقف تنفيذ الالتزامات مؤقتاً إلى حين زوال الحادث الطارئ، هناك العديد من الأنشطة لم تستطع الانتفاع أبداً من العين المستأجرة فكيف يتم تحديد حد أقصى 50 في المئة للخصم.

وأضاف «من ينظر إلى أن عدم إخلاء العين المؤجرة خلال فترة عدم الانتفاع أو تعطيل الأعمال إنجاز؛ فعليه أن يخجل من نفسه. هذا التعديل الناقص والمخيب للآمال سيتسبب في إفلاس العديد من المشاريع الصغيرة، خصوصاً أنها لا تقوى على المواجهة القانونية مع ملاك العقار».

الغانم:

- **القاضي له سلطة تقدير الأضرار ونسب خصم الإيجارات لا تتجاوز 50%**
- **التعديلات الجديدة «جيدة» وتضمن العدالة للملاك والمستأجرين**

السهيل:

- **تعديل قانون الإيجارات معيب وغير عادل سيولد فوضى تربك المحاكم**
- **أنشطة لم تنتفع أبداً من العين المستأجرة فكيف يتم تحديد حد أقصى 50% للخصم؟!**

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاحد	٩-٨-٢٠٢٠	١٧	١٦٨٦١

النهار
مجلس أمة

التحقيق مع عضوين سابقين حصلا على قروض من «البنغالي»

النواب: لا تستر على المتهمين بـ «الماليزي»

دعا النائب عادل الدمخي سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد إلى محاسبة من كان يحمي المتهمين في قضية الصندوق السيادي الماليزي، كاشفا عن وجود 7 إخطارات حول شبهة غسل اموال بهذه القضية لم تحرك وزارتا الداخلية والمالية بشأنها بلاغا للنيابة. وقال الدمخي في تصريح صحافي «بيان الحكومة أمس والذي نفت به علاقتها في قضية الصندوق السيادي الماليزي بيان فارغ من محتواه ويحكم على القضية قبل الحكم عليها وهذا من الاخطاء الكبيرة التي تحمل الحكومة مسؤولية ضخمة».

وتساءل الدمخي «كيف الحكومة لاعلاقة لها بهذه القضية وقد سبق وان وردت لها بلاغات من ماليزيا وعن دخول اموال في حسابات؟».

واوضح الدمخي أن «البنوك ابلغت عن الاموال التي دخل في الحسابات المرتبطة في قضية الصندوق السيادي المالي ولكن كان هناك تقصير حكومي كبير».

من جهة أخرى حققت النيابة امس مع نائبين سابقين في قضية النائب البنغالي المتهم بالاتجار بالبشر «الاقامات» وغسل الاموال. وقال مصدر مطلع ان النيابة استمعت الى اقوال النائبين السابقين على سبيل «الاستدلال» دون توجيه اتهامات لهما وذلك بشأن ادعاء المتهم البنغالي انه اقرضهم 60 ألف دينار بواقع 30 ألفا لكل منهما من دون اي فوائد، الا انهما نفيا الادعاء جملة وتفصيلا وتم اطلاق سراحهما.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	٧-٨-٢٠٢٠	١	٤٠٥٠

الجريدة

مجلس أمة

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

لجنة تنظيم الانتخابات مهمَلة تشريعياً وتنفيذياً

«الوطنية العليا» أُقرّت بمرسوم ضرورة وسقطت دستورياً منذ 2013

الفيلي: إنشاء جهة مستقلة لإدارة الاستحقاق يخرج الحكومة من شبهة الانحياز

الكندري: تعديل القانون لضمان التعبير الصادق عن إرادة الأمة

الحميدة: التشريعات الحالية قديمة زمنياً وعملياً ويجب تطويرها

حسين العبدالله

منذ إسقاط المحكمة الدستورية عام 2013، مرسوم الضرورة القاضي بإنشاء اللجنة الوطنية العليا للانتخابات للإشراف على استحقاق مجلس 2012، فإن أياً من السلطتين التشريعية والتنفيذية لم تفكر في إعادة إحياء هذا القانون وتقديمه، فضلاً عما نال مقترحات أخرى كتعديل الدوائر الانتخابية، وتطوير النظام الانتخابي من إهمال، مما يؤكد أن كلتا السلطتين لا تلقيان بالاً لأحد أهم القوانين التي تحقق شفافية العملية الانتخابية.

وفي حين سارع النواب، بتأييد حكومي، خلال جلسة مجلس الأمة الأخيرة، إلى إقرار حزمة قوانين، فإن ما يتعلق بتنظيم الانتخابات وتوفير ضمانات استقلاليتها وشفافيتها، بقي حبيساً في أدراج لجنة الداخلية والدفاع البرلمانية، كالعديد من القوانين المرتبطة

02

وأكد أن هذا التراخي يتحمله وزير المالية بصفته المسؤول سياسياً عن وحدة التحريات، مشدداً على أنه كان يجب القيام بالإجراءات المطلوبة، إذ لا يجوز تعطيل هذا الموضوع المهم جداً لأي سبب كان، حتى لا يتحقق نوع من أنواع تعارض المصالح بسبب الاستجواب والتصويت على طرح الثقة.

وشدد على حجم المسؤولية وجسامة هذه القضية، وأن من الواجب القيام بإجراء عاجل بشأنها، «ولذلك أتعهد بعرض تلك الشبهات المالية في جلسة طرح الثقة بالوزير، ثم سأسلم رئيس مجلس الوزراء ملفاً كاملاً لاتخاذ الإجراءات اللازمة»، موضحاً أن الملف يحتوي على تقارير وبيانات مالية، وكل التفاصيل التي تتعلق بنواب حاليين متورطين في شبهات مالية وتضخم الحسابات البنكية.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاحد	٩-٨-٢٠٢٠	١-٢	٤٤٩٥

الجريدة

مجلس أمة

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

العدساني: تضخم وغسل أموال بحسابات نواب جددوا ثقتهم بالشيتان

«سأسلم للخالد ملفاً كاملاً لاتخاذ اللازم عقب جلسة طرح الثقة»

● فهد التركي

كشف النائب رياض العدساني عن وجود تقارير لوحدة التحريات المالية عن شبهات غسل أموال وتضخم في حسابات بعض النواب الحاليين ممن أعلنوا تجديد الثقة بوزير المالية براك الشيتان.

وقال العدساني، في تصريح أمس: «كان الأصل أخذ الموضوع في الاعتبار، والجدية وعدم المماطلة في القيام بإجراءات الإحالة إلى الجهات القانونية المختصة، ثم متابعة الأمر عند الإحالة إلى النيابة، لاسيما مع خطورة مثل هذه القضايا، وإمكانية تأثيرها على سمعة البلاد ومكانتها الدولية».

02

بالانتخابات النيابية.

وقال الخبير الدستوري أستاذ القانون العام في كلية الحقوق بجامعة الكويت د. محمد الفيلي إنه "عند وضع قانون الانتخاب كان التوجه العام أن تكون الإدارة من خلال السلطة التنفيذية مع وجود رقابة عليها بوسائل قانونية"، غير أن "التوجه الحالي يستحق أن يكون محل تفكير لإجراء تعديل تشريعي، وهناك مسائل يمكن أن يُعاد أسلوب التفكير في تنظيمها".

وأضاف الفيلي لـ "الجريدة" أن إنشاء جهة مستقلة لإدارة الانتخابات يعد "خياراً أفضل للحكومة؛ لتخرج من شبهة القول بأنها تتدخل لطرف ضد آخر"، موضحاً أن "هذا هو التوجه المنتشر في العالم عند الإعداد للانتخابات أو إدارتها".

من جهته، أكد عميد كلية القانون الكويتية العالمية، أستاذ قانون الجزاء د. فيصل الكندري، ضرورة اتخاذ إجراء لتعديل قانون الانتخاب، لافتقاده جوانب مهمة، مما ينعكس على سلامة العملية الانتخابية، ومن أجل إظهار التعبير الصادق عن إرادة الأمة".

وقال الكندري لـ "الجريدة": "إننا اليوم أمام مشكلة كبيرة وهي غسل الأموال، ولا يُستبعد في المستقبل أن يستخدم عدد من المرشحين الكاش والنقد لغسل الأموال، وأن تعطى لهم المبالغ أثناء الانتخابات، ليقوموا بصرفها على حملاتهم، ولذلك يلزم اليوم الرقابة الجيدة على تمويل النفقات الانتخابية".

أما أستاذ القانون العام في كلية الحقوق بجامعة الكويت د.خليفة الحميدة فدعا إلى إعادة صياغة قانون جديد لانتخاب أعضاء السلطة التشريعية.

وقال الحميدة لـ "الجريدة"، إن القوانين الحالية قديمة على الصعيدين الزمني والعملي، مما يستوجب إعادة النظر في نصوصها، بما يتطلبه واقع التطور، الذي شمل كل جوانب الحياة المعاصرة، مضيفاً أن "شيوع الطعون القضائية على قرارات إدارة الانتخابات، خصوصاً ما يتعلق منها بالقرارات التي تسبق كل انتخابات من شطب لمرشحين لأسباب مختلفة، يذكّر بوجوب الرجوع بالنصوص إلى طاولة الصياغة التشريعية".

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاحد	٩-٨-٢٠٢٠	١-٢	٤٤٩٥

الأنباء
محطات
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

«المحامين» تطالب باستدعاء محامٍ اتهم زميله بغسيل أموال

خاطبت جمعية المحامين الكويتية، وحدة التحريات المالية مطالبة باستدعاء محام ادعى قيام محام آخر بالاستحواذ على مبلغ 600 ألف دينار من أحد المشاهير والذي تحصل عليه من جريمة غسيل أموال. وطالبت الجمعية في خطابها بتقديم المحامي ما تحت يده من معلومات وأدلة والتحقق من صحة ما ذكره من معلومات عبر حسابه في موقع تويتر.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	٧-٨-٢٠٢٠	٨	١٥٩٢٧

الأنباء
النيابة العامة
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

النيابة تتحفظ على أموال وعقارات «شهيرتين» متهمتين بغسيل الأموال

أمرت النيابة العامة بتجميد أرصدة اثنتين من شهيرات وسائل التواصل الاجتماعي على خلفية تضخم حساباتهما المصرفي ببلاغ مقدم ضدهما من وحدة التحريات المالية.

واشتمل القرار على التحفظ على كل ممتلكات الشهيرتين بما فيها عقاراتهما بالإضافة إلى منع وكلائهما وممثليهما من التصرف بها لحين فصل القضاء بالدعاوى المتهمتين فيها.

ونص القرار على التحفظ على أموال المتهمتين المودعة لدى جميع البنوك الكويتية والأجنبية العاملة في الكويت وأي أموال أو أوراق مالية أخرى مودعة في هذه الحسابات أو في صناديق الاستثمار أو تودع مستقبلا بها.

كما نص على التحفظ على جميع العقارات المملوكة أو المخصصة والمسجلة بأسمائهما لدى إدارة التسجيل العقاري والتوثيق أو لدى وزارة المالية مع تجميد هذه الأموال ومنعهما أو من توكلانه أو من ينوب عنهما أو من يمثلهما من التصرف فيها وإدارتها، على ذمة القضية لحين الفصل بالدعوى الجزائية.

واستندت النيابة بقرارها الى المادة 22 من القانون 106 لسنة 2013 بشأن مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، والقانون رقم 17 لسنة 1960 بإصدار قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية والقوانين المعدلة له، والقانون 16 لسنة 1960 بإصدار قانون الجزاء والقوانين المعدلة له.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	٧-٨-٢٠٢٠	٨	١٥٩٢٧

الراي

النيابة العامة

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

النيابة طلبت من البنوك تجميد حسابات وعقارات فوز الشطي ونهى نبيل وزوجها

قائمة حجز الأموال... تتوسّع

- التقصي لدى «الداخلية» و«المواصلات» عن ملكيات المشاهير من السيارات واليخوت والطرايد
- الجهات الأمنية تستدعي المعلنين لمواجهتهم بالتحريات ومعرفة المبالغ المدفوعة مقابل الإعلانات
- جمعية المحامين تطلب من وحدة التحريات استدعاء محامٍ للتحقّق مما يملكه من معلومات عن غسل الأموال

| كتب رضا السناري |

وسّعت النيابة العامة قائمة المشاهير المجمدة أموالهم، على خلفية تهم تتعلّق بتضخم حساباتهم بشكل يحمل شبهات غسل أموال، فبعد أن عمّم النائب العام ضرار العسعوسي أخيراً على البنوك تجميد أموال 11 مشهوراً، طلب أمس التحفظ على أموال وعقارات 3 أسماء جديدة، وهم الفنانة فوز الشطي، والفاشينستا نهى نبيل وزوجها خليل جمعان.

وشملت طلبات التحفظ المدفوعة ببلاغات جديدة قدّمتها وحدة التحريات المالية إلى النيابة، التحفظ على أي أوراق مالية أخرى مودعة بالحسابات المصرفية للثلاثة، أو بصناديق الاستثمار، أو التي تودع مستقبلاً بها، وكذلك التحفظ على جميع العقارات المملوكة، أو المخصّصة والمسجّلة بأسمائهم لدى إدارة التسجيل العقاري والتوثيق، أو لدى وزارة المالية، مع تجميد جميع الأموال ومنع المذكورين أو من توكلهم أو من ينوب عنهم أو من يمثلهم من التصرف فيها وإدارتها على ذمة القضية لحين الفصل في الدعاوى الحالية.

وكشفت مصادر مطلعة لـ «الراي» أن «أوامر صدرت بمنع سفر المشمولين بقائمة البلاغات التي تلقتها النيابة، وأن الجهات الأمنية بدأت استدعاء عدد من أصحاب الإعلانات (المعلنين) لسماع أقوالهم ومواجهتهم بالتحريات للتثبّت من حقيقة الأرقام أو قيمة ما يدفعونه مقابل الإعلان».

وعلمت «الراي» أن «الجهات المختصة ستخاطب وزارتي الداخلية والمواصلات عن حجم المنقولات التي تخص الأسماء المقرر تجميد أموالها حتى الآن، حيث يتم الاستقصاء حالياً عن عدد السيارات التي يملكها المشاهير وأنواعها، إلى جانب ما إذا كان يملكون طرايد أو يخوتاً أو غيرها من المنقولات البحرية».

وجدّدت المصادر التأكيد على أن إجراءات النيابة تأتي ضمن الخطوات الاحترازية التي تتخذها، ولا تعني توجيه الاتهام قبل بدء التحقيقات المتوقع انطلاقها الأسبوع المقبل مع استكمال الملفات والمتطلبات اللازمة.

من جهة أخرى، تقدّمت جمعية المحامين بكتاب رسمي إلى وحدة التحريات المالية لاستدعاء محام وتقديم ما تحت يده من معلومات وأدلة والتحقق من صحة ما ذكره من معلومات عن إخفاء أحد المحامين لمبلغ 600 ألف دينار تحصّل عليها من أحد مشاهير وسائل التواصل المتهمين بغسل الأموال.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	٧-٨-٢٠٢٠	١	١٤٩٢٧

الجريدة

النيابة العامة

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

حفلات «الإيراني» بحضور شخصيات «VIP»

القضية تأخذ منحى جديداً بعد كشف فيديوهات تؤكد علاقاته ببعض ذوي النفوذ

- «اتصالاته» تكشف صلته بأعضاء في جهاز قانوني حساس ومهم وبضباط ومحامين
- التحقيقات جارية لمعرفة طبيعة ارتباطه بهم... وتفريغ هاتفه مستمر

بدأت قضية الوافد الإيراني المتهم بغسل الأموال ضمن «شبكة بنيدر»، والذي ألقي القبض عليه في يوليو الماضي، تأخذ أبعاداً جديدة، بعدما توصلت التحريات الأمنية إلى فيديوهات لحفلات خاصة، حضرتها شخصيات مهمة لها نفوذها في الدولة.

وعلمت «الجريدة»، من مصادرها، أن التحقيقات تبحث حالياً عما إذا كانت علاقة هذا الوافد بتلك الشخصيات لها صلة بالجرائم المتهم بارتكابها، أم أنها لا تتخطى نطاق المعرفة والصداقة العادية، مبينة أن التدقيق على قائمة اتصالاته ورسائل هاتفه النقال، كشفت علاقته بأعضاء في جهاز قانوني حساس ومهم وبمحامين، وضابطَين حاليين بوزارة الداخلية، إلى جانب صاحب شركة محبوس حالياً، بعد حكم بسجنه 15 عاماً، لتورطه في قضية غسل أموال.

وأكدت المصادر أنه عند مواجهة المتهم بالتحقيقات أقر بمعرفته بالوكيل المساعد لشؤون التدريب بـ«الداخلية» اللواء الشيخ مازن الجراح الموقوف حالياً على ذمة التحقيق في قضية النائب البنغالي، بسبب شرائه سيارات من المكتب الذي يملكه المتهم، أما الضابطان اللذان تدور حولهما التحريات فذكر أنهما صديقاه.

وأضافت أن النيابة تعمل على تفريغ 02

هاتف المتهم، لتطلب بعدئذ من مباحث أمن الدولة إجراء تحريات تكميلية حوله، ومن ثم استدعاء أصحاب الأسماء الواردة في رسائله للوصول إلى حقيقة نشاطه ومدى صلته بهم، لاسيما أن منهم مسؤولين، للتأكد من عدم ارتباطهم بأنشطة غسل الأموال والرشوة والتزوير التي يمارسها.

وكانت النيابة أمرت بحبس المتهم و4 أشخاص في القضية 21 يوماً على ذمة التحقيق، فضلاً عن تحقيقها مع أربعة آخرين، في انتظار ورود نتائج تفريغ الهاتف، وما ستتوصل إليه التحريات بعدها، لاتخاذ القرارات المناسبة تجاه بعض الأسماء الواردة في القضية.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	٧-٨-٢٠٢٠	١-٢	٤٤٩٥

الأنباء
قضايا

تأجيل محاكمة الممثل الآسيوي إلى 2 سبتمبر

رفضت محكمة الجنايات طلب إخلاء سبيل قدمه دفاع الممثل الآسيوي المتهم بخدش الحياء العام، وقررت إرجاء محاكمته إلى الثاني من سبتمبر المقبل لتقديم المرافعة.

وكان الممثل قد أنكر خلال تحقيق النيابة معه الاتهامات المسندة إليه، مدعيا أن «هاكر» قام بسرقة حسابه في برنامج سناب شات وبث المقطع الخادش. يذكر أن إدارة الجرائم الإلكترونية قد ألقت القبض على المتهم وحققت معه بتهم خدش الحياء العام وإتيان فعل فاضح وإساءة استعمال الهاتف.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	٧-٨-٢٠٢٠	٨	١٥٩٢٧

وفيـــات

الوفيات

● أحمد علي حسين العبيدلي، 82 عاماً، (شيع)، تلفون: 60383686

● معيبر سوعان محسن الظفيري، 92 عاماً، (شيع)، تلفون: 55998080

● عبدالله مجبل عبدالله المسيكان، 76 عاماً، (شيع)، تلفون: 60989000

● عبدالعزيز ناصر محمد الغانم، 71 عاماً، (شيع)، تلفون: 51344344

● منيرة فهد الركيبي، 31 عاماً، (شيعت)، 99398347، 99994177، 66664308

● بتول حجي عباس الصفار، أرملة/ عبدالصمد علي حسن الصفار، 88 عاماً، (شيعت)، تلفون: 99722050، 66705200

● محمد صالح إبراهيم الصرّاف، 91 عاماً، (يشيع التاسعة صباح اليوم)، تلفون: 99779009

«إنّا لله وإنّا إليه راجعون».

الجمعة ٧-٨-٢٠٢٠

وفيات

الجمعة 7 / 8

رباب محراب غلوم دهراب
69 عاما، شيعت، ت: 66657928

إسماعيل بدر عبدالله علي عبدالوهاب المطوع القناعي
51 عاما، شيع، ت: الرجال: 99999059، 60633330، النساء: 66064567

منى حسن عبدالله القلاف
54 عاما، شيعت، ت: 99664746، 22516335

محمد عبدالله محمد مظفر
69 عاما، شيع، ت: 99733342

حسين أحمد محمد كندري
94 عاما، شيع، ت: 66494200، 99006006

حميده موسى سلمان الداود
67 عاما، شيعت، ت: 97554536، 66253333، 90906905، 98894447

سليمان فهد عبدالرحمن الرجيب
47 عاما، شيع، ت: 94009009، 94040767

سالم عبدالرحمن علي البصري
24 عاما، شيع، ت: 50555253

فاطمة عبدالعزيز إبراهيم الغضفان أرملة ياسر سليمان داوود العبدالله
78 عاما، شيعت، ت: 99742580

فاطمة ناصر محمد البلوشي أرملة حسين عباس محمد البلوشي
84 عاما، شيعت، ت: 94401530، 96014486، 67741919

السبت 8 / 8

مساعد خالد مطلق الرشيدي
17 عاما، شيع، ت: 66148555

زهره تقي قمبر أكبر زوجة اسفنديار حسن قاسم
91 عاما، شيعت، ت: 66792606، 66002659

فريدة يوسف عبدالرحمن المهزع أرملة مطلق مزيد المسعود
72 عاما، شيعت، ت: 99380869

خلود خضير عباس زوجة ماجد عبدالله يوسف
79 عاما، شيعت، ت: 99379115، 99032437

جواهر خالد أحمد السليمان زوجة يوسف عبدالكريم الفريح
58 عاما، شيعت، ت: 66539693، 99775344، 99678118، 97680408، 99182200

فريدة يوسف علي كمال البلوشي
61 عاما، شيعت، ت: 99026303، 95553699